

## العلاقات العراقية - الاندونيسية : الواقع ... والدروس المستفادة

أ.م.د. شذى زكي حسن مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية /قسم الدراسات السياسية

انتهج العراق بعد عام ٢٠٠٣ سلوكاً خارجياً سعى لتحقيق تغيير جذري للسياسة المنغلقة والعداوية التي انتهجها النظام السابق الذي وضع العراق بأكثر من مأزق دولي ، وذلك من خلال الانفتاح على العالم وتطبيع علاقاته بهدف ضمان عودة العراق الى المجتمع الدولي، وتوسيع الانفتاح الدبلوماسي العراقي حول العالم تأكيداً لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقاً لمصالحه السياسية والاقتصادية، وفي هذا السياق حرص العراق على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي شرقاً وغرباً. وبالأخص مع الاقتصاديات الصاعدة في جنوب شرق اسيا ومنها اندونيسيا.

اتسمت العلاقات العراقية- الاندونيسية بالاستقرار والاستمرار المرونة على الرغم من محدوديتها - بسبب البعد الجغرافي والاختلاف الثقافي واللغوي- عبر مسارها التاريخي الذي بدء غداة الحرب العالمية الثانية فكان العراق من أوائل الدول المعترفة باستقلال إندونيسيا منذ سنة ١٩٥٠، واصبح كلا البلدان عضوان في حركة عدم الانحياز و في منظمة التعاون الإسلامي. باعتبار أن إندونيسيا هي أكبر دولة إسلامية بعدد السكان كما انها من اوائل الدول الاسيوية التي وقع العراق معها الاتفاقيات الثقافية عام ١٩٦٠ رغبة منهما في تقوية الروابط الروحية القائمة بينهما منذ قرون عديدة لتدعيم جهودهما لتأسيس علاقات ثقافية وفكرية وعلمية أوثق بين شعبيهما . أبقت اندونيسيا سفارتها مفتوحة في العراق رغم كل الازمات التي مر بها من الحرب العراقية الإيرانية و حرب الكويت ، كما أنها وقفت ضد قرار غزو العراق ، وفي عام ٢٠٠٣ خرج أكثر من ٥٠ ألف إندونيسي في مظاهرات ضد قرار تهديدات الولايات المتحدة بمهاجمة العراق ، في ٢٠٠٣ أفلت السفارة الإندونيسية في بغداد بسبب التهديدات الإرهابية، وأعيد فتحها في حزيران ٢٠١١ ولدى العراق سفارة في جاكرتا ولدى إندونيسيا سفارة في بغداد ، وقنصلية في أرييل كما تلقت طلبا من البصرة لاقامة قنصلية فيها. وعلى مدى ٦٥ عاما شهدت العلاقات الثنائية تطورا ملحوظا وبكافة المستويات ازداد فيها التنسيق مع تطور العملية السياسية في العراق وما يجري في دول الجوار بما عرف بالربيع العربي وانعكاس اثارها عليه . والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والموقف الأندونيسي الداعم للعراق في حربه ضدَّ عصابات داعش الإرهابية وتعزيز العلاقات بين البلدين في مجال تدريب القوات العراقية والتجهيزات العسكرية والطاقة وفتح آفاق التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والنقل والطاقة.

ففي المجال الاقتصادي يترابط البلدين بالعديد من العلاقات الاستثمارية والتجارية ولاسيما ان اندونيسيا لديها شركات عدة في العراق وفي قطاعات متنوعة ابرزها النفط بوجود شركة حكومية اندونيسية حاليا تعمل في مجال تطوير الحقول النفطية جنوب العراق. ولديها خطة توسعية في التعاون بين البلدين وعلى المستويات الصحية والتعليمية والثقافية والاقتصادية والفنية والاستثمارية حيث تسعى لفتح شركات في العراق لغرض الاستثمار ، اذ تم أفتتاح الملتقى الاقتصادي العراقي الاندونيسي الاول في العاصمة الاردنية عام ٢٠١٣ ، بمشاركة رسمية واقتصادية كبيرة من البلدين. وهدف الملتقى الى ايجاد شراكة اقتصادية بين البلدين عبر استثمارات طويلة الامد في القطاعات كافة وإتاحة الفرصة للقاء بين المستثمرين. وعدَّ الملتقى خطوة جيدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وان مثل هذه اللقاءات تؤسس لتعاون تجاري مهم ودائم، ولزيادة حجم التبادل التجاري الذي ازداد من ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٢ الى ٤٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٥. والملتقى كان فرصة للشركات الاندونيسية للتعرف على احتياجات السوق

العراقية. على الرغم من مخاوف الوضع الأمني، وما يشكله من تحدٍ للشركات الإندونيسية التي تروم الاستثمار في العراق، وقد نجحت الشركات الإندونيسية خلال السنوات القليلة الماضية في إستقطاب بعض منها غير أن الاستثمارات وإن لم تكن بمستوى الطموح بسبب مخاوف أصحاب رؤوس الأموال من الوضع الأمني المتردي. كما وقع العراق واندونيسيا اتفاقيات تعاون عدة في مجالات الطاقة والثروة المعدنية والتجارة والصناعة والزراعة والسياحة، حرصاً من البلدين على ترسيخ علاقات التعاون وإيجاد فرص لتكامل اقتصاد البلدين الإسلاميين خاصة في ظل حاجة اندونيسيا لمصادر الطاقة وخاصة النفط الخام والغاز السائل LPG والأسمدة الكيماوية والفوسفاتية. حيث قام العراق عام ٢٠١٢ كخطوة أولى بتصدير ٣٥ ألف برميل من النفط الخام على أن ترتفع الكمية إلى ٣٠٠ ألف برميل يومياً خلال أربع سنوات قادمة. وتم الاتفاق مع الجانب الإندونيسي على أن يكون العراق أحد أكبر المصدرين للسوق الإندونيسية وبالمقابل السوق العراقية النامية ستكون مستعدة لاستقبال واستيعاب الصناعات الإندونيسية وبكافة القطاعات. وبخاصة في محافظة البصرة إذ التقى محافظ البصرة الدكتور ماجد النصراوي السفير الإندونيسي سفيرين نور وبحث مشروع توأمة مدينة البصرة مع مدينة سورابايا ثاني أكبر مدينة إندونيسية المشابهة لمدينة البصرة من حيث الموانئ والثروات النفطية، وعن إمكانية فتح خطوط الطيران بين المدينتين. إن حكومة البصرة المحلية قامت بعدة إجراءات لتسهيل قنوم الشركات الأجنبية للعمل في محافظة البصرة منها منح تأشيرة (الفيزا) خلال ٢٤ ساعة، فضلاً عن عرض مشاريع محافظة البصرة على شبكة الانترنت باللغتين العربية والانكليزية من أجل وضوح المعايير في المشاريع لتكون المنافسة بين الشركات الكبرى بشفافية ودون وسطاء وتحويل القصور الرئاسية في البصرة إلى مدينة للمساكنة للمساكنة.

من جانبه اعرب السفير الإندونيسي عن اعتزازه بمدينة البصرة كونها تمثل العاصمة الاقتصادية للعراق وإن ٨٠% من ثروات العراق من هذه المدينة.

كما أعلنت السفارة الإندونيسية في بغداد عن تغيير سياستها بتسهيل حصول العراقيين على سمة الدخول إلى اندونيسيا لتشمل الزيارات لغرض التجارة والسياحة والزيارات العائلية والدراسية والمشاركة في الفعاليات الرياضية والثقافية والفنية والاجتماعية والدينية فضلاً عن منح الفيزا للصحفيين لممارسة أعمالهم في اندونيسيا. إن هذه التعديلات تم العمل فيها منذ ٢٠١٣ حيث أعلنت السفارة عن ضوابط واجراءات الزيارات المتعددة، إن تسهيل منح الفيزا كان بفضل التعاون المشترك بين البلدين لتعزيز التواصل في جميع المجالات والقطاعات الحيوية. أما العلاقات الثنائية في مجالات الثقافة والسياحة الدينية فلها مجالات متعددة ومتميزة، منها الاعداد الهائلة الذين يقومون بزيارات للعراق وللاماكن الدينية اثناء زيارتهم أو انتهائهم من مراسم للحج أو العمرة والذي بلغ عددهم ٣ ملايين سائح للعبوات الدينية دخلوا إلى العراق خلال ٢٠١٣ عبر الحملات الدينية القادمة من ايران وتركيا وبعض دول الخليج وممن اسيا وأوروبا.

ايضا توالي الزيارات الرسمية لوفدي البلدين لتعزيز الاواصر الدينية فتلبية للدعوة المقدمة من البرلمان الإندونيسي شارك وفد من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي برئاسة الشيخ همام حمودي في مؤتمر الجمعية البرلمانية الاسيوية بمشاركة ١٧ دولة عربية واسلامية والذي امتدت اعماله للفترة من ٢٧-٢٩ ايلول ٢٠١١ م في مدينة سوسلو الإندونيسية. ويأتي انعقاد المؤتمر لدعم مبادئ الصداقة والتعاون المشترك في قارة اسيا ولحماية حقوق العمال المهاجرين في اسيا إضافة لدعم قضائية فلسطين. بعدها زار الوفد جامع الاستقلال وكاتدرائية مريم العذراء والتقى بعدد من رجال الدين الافاضل الذين اكدوا على التعايش السلمي الذي يجمعهم من جانبه اوضح الوفد خلال لقائهم ان التجربة العراقية والاستهدافات التي حصلت فيه للمواطنين على اساس طائفي او قومي او ديني جاءت على خلفية اجندات خارجية تهدف الى زرع الفتنة الطائفية ونشوب حرب اهليه بين مكوناته وافشال تجربته الديمقراطية.

كما زار رئيس مجلس الشورى الإندونيسي إلى محافظة كربلاء والعبوات المقدسة التي وصفها بأنها "قبلة العالم الاسلامي". إن العراق بلد له حضارة عميقة وله بعد اسلامي مؤكدا رغبة الجانب الإندونيسي بتطوير العلاقات والانفتاح الايجابي على الجميع وتعزيز اواصر العمل والعلاقات الثقافية والدينية والسياحية. كما بثت القنوات الفضائية الرسمية للحكومة الإندونيسية تقريراً عن مشاركة وفد دار القرآن الكريم في العتبة الحسينية المقدسة خلال رحلته التبليغية القرآنية لدول جنوب شرق اسيا في شهر رمضان ٢٠١٤ وأظهر مقطعاً فيديو تسليط الضوء من قبل بعض المحطات التلفزيونية العالمية للمحافل والأمسيات القرآنية التي أقيمت في العديد من المساجد والمدارس الدينية الإندونيسية، فيما ظهر في جانب من التقرير قارئ ومؤذن العتبة الحسينية الحاج أسامة الكربلائي،

والمحافظين منتظر ومحمد باقر المنصوري وهم يثلون كتاب الله ويجيبون على أسئلة الحاضرين، كما أظهر التقرير لقاءً برئيس قسم دار القرآن الكريم الشيخ حسن المنصوري من قبل إحدى القنوات التلفزيونية الإندونيسية تحدث فيه عن ضرورة الوحدة الإسلامية والاهتمام بالقرآن الكريم ومفاهيمه الداعية إلى الترابط والتلاحم بين الأمم .

الأســــــــــــة تقادة مــــــــــــن التجربه الســــــــــــاســــــــــــة الإندونيســــــــــــة  
كان أحد العوامل الحاسمة لتحقيق الديمقراطية في إندونيسيا الإصرار من البداية على إبعاد الجيش عن الحياة السياسية. حيث قامت القيادات السياسية بعد سوهارتو بشكل حاسم بفصل الشرطة عن الجيش وإلغاء حق الضباط العسكريين الموجودين في الخدمة في الترشح للبرلمان، أو الحصول على عضوية أو منصب في الأحزاب السياسية. في نفس الوقت تم السماح للجيش بالإحتفاظ بمشروعاته الإقتصادية، بحيث يستطيع الجيش أن يواصل مشاركته اقتصاديا في التنمية و ليكون ذلك حلا وسطا يساعد على الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي أيضاً وبحيث يستطيع الجيش تمويل ميزانيته العسكــــــــــــــــريــــــــــــــــة مــــــــــــــــن إيراداته التجارية.

العامل الثاني في التطور الديمقراطي في إندونيسيا هو مجتمعها المدني الذي تمكن من الحفاظ على وجود قوي في المجتمع، فانقلبت جماعات المجتمع المدني بعد سقوط سوهارتو إلى العمل بنشاط لتقديم الدعم التقني لمؤسسات الدولة مثل القضاء والسلطة التشريعية والتنفيذية ومراقبتها في ذات الوقت. الجماعات الدينية أيضاً لعبت دوراً كبيراً وحاسماً في إنجاح التجربة الديمقراطية، حيث قامت الجماعات الطلابية التابعة لمنظمات جماهيرية إسلامية مثل جماعتنا "نهضة العلماء" و"المحمدية"، واللتان كانتا جزءاً من الاحتجاجات الطلابية التي أطاحت النظام القديم وساعدت على الدفع باستقرار النظام الجديد، وكذلك المنظمات غير الحكومية حيث نشطت في تثقيف الناخبين ومراقبة الانتخابات، والمساعدة على تطوير المناهج التعليمية الديمقراطية في المدارس، وتعزيز حقوق الإنسان والتعددية، وتعزيز الحريات الدينية معتمدة على مصداقيتها وشرعيتها داخل المجتمعــــــــــــــــات فــــــــــــــــي جــــــــــــــــمــــــــــــــــيع أنــــــــــــــــحاء الــــــــــــــــماء الــــــــــــــــبلاد.

التجربة الدستورية في إندونيسيا أيضاً كان لها بعد متميز، حيث وافقت جميع الأطراف على بقاء الدستور الأول الذي تم وضعه بعد الاستقلال عام ١٩٤٥ وإدخال تعديلات عليه بهدف إجراء إصلاحات سياسية حقيقية، وكان ذلك بوجود "حبيبي" نائب سوهارتو الذي انتقلت إليه السلطة بموجب الدستور إثر تنحي الرئيس عام ١٩٩٨، وحظي بالقبول لتولي الرئاسة في الفترة الانتقالية وعمل على إجراء إصلاحات حقيقية جادة لاسيما في النواحي السياسية والاقتصادية وأطلق حرية الأحزاب السياسية التي كانت تمثل الجماعات السياسية والدينية الكبيرة في المجتمع والتي عملت بصورة قانونية ومشروعة لعدة سنوات على تنقية الحياة السياسية، الأمر الذي ساعد أيضاً في عملية التحول الديمقراطي بانتخاب الرئيس عبد الرحمن واحد عام ١٩٩٩ بعد تكثف عدد من القوى السياسية (الإسلامية) ضد انتخاب السيدة ميجواتي سوكارنو رئيساً للبلاد رغم حصول حزبها "حزب النضال الديمقراطي" على أعلى نسبة من الأصوات في الانتخابات التشريعية لتنتهي الأزمة باختيار الرئيس عبد الرحمن واحد وتعيين ميجواتي نائبة له، مع أنه كان قد جاء في الترتيب الثالث من حيث عدد الأصوات، ولم يمر أقل من عامين حتى تصاعدت انتقادات البرلمان الإندونيسي إلى إدارة الرئيس واحد ليدخل النظام السياسي الإندونيسي أزمة جديدة انتهت بعزل الجمعية الاستشارية للشعب وهي أعلى سلطة تشريعية في البلاد للرئيس واحد وانتخاب السيدة ميجواتي رئيساً للبلاد. وهكذا نجت الدولة الإندونيسية من التمزق بعد سقوط سوهارتو عام ١٩٨٩ ودخل البلاد في حالة من الفوضى والحروب الأهلية كادت تقضى على نموذج من أنجح ديمقراطيات العالم، وهكذا أيضاً نجت الدولة الإندونيسية التي يبلغ تعداد سكانها ٢٣٨ مليون نسمة موزعين على ٣٠٠ ديانة وعقيدة تحكمهم أغلبية مسلمة تصل إلى حوالي ٦٠% من عدد السكان، حيث كانت الحكمة والرغبة في أن تسموا الدولة على تلك الخلافات المذهبية والمصالح الشخصية للسياسيين هي السبيل لتتطلق في مسار التقدم بعيداً عن كل تلك المعوقات. الخلاصة أن مرحلة التحول الديمقراطي في إندونيسيا اعتمدت على:

1- إــــــــــــــــنهــــــــــــــــاء عــــــــــــــــســــــــــــــــكرة الــــــــــــــــدولــــــــــــــــة وإــــــــــــــــعادة هيكــــــــــــــــلة الأجهــــــــــــــــزة الأمنــــــــــــــــية الإندونيســــــــــــــــية.  
2- إعــــــــــــــــتماد الــــــــــــــــحوار الــــــــــــــــوطني بــــــــــــــــين كــــــــــــــــافة الطوائف الســــــــــــــــياسية وانتهاج سياسة الــــــــــــــــوفاق الــــــــــــــــوطني والمصالحة الــــــــــــــــوطنية بــــــــــــــــين كــــــــــــــــافة التــــــــــــــــيارات الســــــــــــــــياســــــــــــــــية والديــــــــــــــــنية.  
3- إــــــــــــــــجراء تعديلات على الــــــــــــــــدستور بما يضمن تحقيق المصلحة العامة وإطلاق الحريات بمفهومها الواسع

الأســــــــــــــــة تقادة مــــــــــــــــن التجربه الســــــــــــــــاســــــــــــــــة الإندونيســــــــــــــــة

ان تسليط الضوء على تجارب الدول والامم في البناء السياسي الاداري والاقتصادي يمكن ان يفيدنا كثيراً على صعيد الاستفادة منها وفق رؤى فكرية تستلهم خصوصية البيئة الاجتماعية والقومية والارث الوطني نحو قيام دولة اتحادية تتوحد فيها ارادة المكونات والطوائف وفق دستور ينظم ويحترم تطلعات كل الاطراف في الحقوق والواجبات وبناء مؤسسات دولة مدنية هدفها الانتماء والهوية الوطنية والعمل على بناء اقتصاد قوي يضمن الرفاه والتقدم وتوفير فرص العمل والاسـتقرار السياسي والامنـي للمجتمـع.

ومن التجارب التي نالت اعجاب واهتمام علماء التاريخ والاجتماع والسياسة والاقتصاد كونها ارسـت مفاهيم حديثة في بناء الدولة والمجتمع وذاع صيتها بين الامم وخاصة من الدول النامية والتي عانت من هيمنة وسيطرة الدول الكبرى اiban الحريين العالميتين الاولى والثانية ومن ضمن هذه التجارب يمكن الاشارة لتجربة اندونيسيا ونجاحها جاء لوجود رغبة و ارادة شعوبها وقياداتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واهم عوامل نجاحها الافادة من دروس الماضي في تعدد اشكال النزاع والصراع القومي والديني والاثني والاجتماعي والاقتصادي. هكذا لعب معظم القادة الاصلاحيين دورهم الوطني في ارساء سياسة الحوار والتقارب واحترام حقوق الاخرين والشروع بوضع رؤى فكرية ونهج سياسي يطمح للنهوض بواقع تلك الامم. ويتفق الخبراء على اهمية وجدوى التجربة الاندونيسية في تحديث بناء الهيكل الاداري السليم لمراحل قيام دولة متقدمة ونظام سياسي مستقر واقتصاد قوي واستثمار للموارد البشرية والطبيعية وعلاقات اقليمية ودولية تضمن تبادل وتعاون ايجابي للمصالح بما يعزز فرص التنمية والسلم الداخلي والخارجي.

بناء الدولة الحديثة الاندونيسية حققت نجاحا ملحوظا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال مرحلة التحول السياسي التي مرت بها، بعد فترة من الركود وضعف الأداء الاقتصادي، وصلت في بعضها إلى حالة الانهيار، وتعد دراسة تلك الحالات من الأمور المهمة، لأخذ ما يناسب منها لعلاج ضعف الأداء الاقتصادي في العراق في مختلف القطاعات. فخلال السنوات الخمس الماضية استطاع الاقتصاد الإندونيسي أن يحتل المكانة الأولى كأكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، والرابع آسيويا بعد كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ويحتل المركز السادس عشر على المستوى العالمي، وذلك بفضل التطور الكبير الذي شمل مختلف القطاعات الاقتصادية، فتمكن من القضاء على البيروقراطية، واقتلاع الفساد، وتحقيق مستوى متقدم من الشفافية، والتحول من الاقتصاد الريعي المعتمد على تصدير الموارد الطبيعية كالأخشاب والنفط والمعادن إلى اقتصاد يركز على الصناعة المتطورة والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا الرقمية.

كما تمكن الاقتصاد الاندونيسي من تجاوز الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧ التي عصفت بمجموعة دول «آسيان»، ثم كانت الأزمة النفطية ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي لما يقارب ١٣٨ مليار دولار، وارتفاع نسبة التضخم إلى ٦٠%، ووقوع ربع السكان تحت خط الفقر.

استطاعت الحكومة أن تمتص تلك الصدمة الاقتصادية، وتعيد هيكلة الاقتصاد الإندونيسي من خلال عدد من الإجراءات، كان أهمها إصلاح المنظومة المصرفية بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، واستقلال المصرف المركزي، وتبني خطة اقتصادية للفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١١، وضع في أولوياتها تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهيكلية قطاع الموارد الطبيعية، وإحداث ثورة في القطاع الإداري للدولة، وتحرير قطاع الاسـتثمار من القيود، والمسـاواة بين المسـتثمرين المحليين والأجانب.

كذلك فإنه من عوامل نجاح تجربة اندونيسيا في التنمية هو عدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا في حالات محدودة، وللضرورة الاقتصادية عند الحاجة إلى زيادة الثقة الدولية في الاقتصاد الإندونيسي، وكان تشجيع الاستثمارات الخارجية، وجذب الشركات الكبرى إلى السوق الإندونيسية هو العامل المحفز لنمو الاقتصاد الإندونيسي بشـكل كبير.

ويمكن الاشارة الى موقعين من مواقع التميز الاقتصادي والاجتماعي في إندونيسيا، واللذان يمكن الاستفادة منهما في العراق ، نظرا لكونهما يمثلان أهمية كبيرة للتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد الأول: مركز الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهم هذا المشروع في تنمية الاقتصاد الإندونيسي بشكل كبير، سواء من خلال انتاجه للمنتجات الوسيطة التي تدخل في الصناعات الثقيلة والمتوسطة، أو من خلال إنتاج منتجات نهائية للاستهلاك المحلي أو التصدير، بالإضافة إلى العائد الاجتماعي المتمثل في توفير تلك المشروعات لنحو ٥٤ مليون فرص عمل.

الثاني: تطوير جميع المرافق والخدمات وبناء الوحدات السكنية واطئة الكلفة، الأمر الذي كان له أثر كبير في تخفيف

المعاناة عن المواطنين، وانخفاض مستوى الجريمة، والارتقاء بمستوى المناطق القديمة فى العاصمة وجميع المدن لردم الهوة بين مختلف الأحياء والمناطق. من هنا يرى المراقبون فى الشأن الاجتماعى السياسى التاريخى وجود تشابه وتقارب مع تجارب مجتمع العراق وتكاد الظروف والبيئة الاجتماعىة والمتغيرات السياسىة والاقتصادىة تؤكد ذلك. والسؤال هنا.. مدى امكانىة تطبيق التجربة الاندونىسىة فى العراق؟ وهل لدينا من القادة الاصلاحىين القادرىن على الافادة من مؤشرات ومراحل التجربة الاندونىسىة لبناء نظام سياسى اجتماعى اقتصادى حديث؟